حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

يدعو الى:

مقاطعة مسلسل التزوير

وتأسيس جبهة وطنية

من أجل النضال الديمقراطي

بيان اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
(بتاريخ 18 يوليوز 1992).

- مجلس تأسيسي، هيأة وطنية منتخبة انتخابا حرا ونزيها : الطريق الوحيد لوفاق الامة بأسرها من أجل ضمان مستقبل البلاد وديمقراطية سليمة

- من شروط الديمقراطية : احترام الحريات وحقوق الإنسان وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

- اعتماد حزبنا على توعية الجماهير الشعبية وتعبئتها والنضال في طليعتها من أجل الديمقراطية

التراضي بعيدا عن الشعب لن يؤدي سوى لديمقراطية الأسياد والنخبة والصفقات والحصص.

- تجديد النداء من أجل تأسيس جبهة وطنية من أجل النضال الديمقراطي على أساس برنامج حد أدنى سياسي واقتصادي واجتماعي

إن اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي المجتمعة في دورة عادية يوم السبت 18 يوليوز 1992 :

- بعد الاستماع الى التقريرين السياسي والتنظيمي للجنة الإدارية الوطنية ومناقشتهما والمصادقة عليهما واستعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها بلادنا والقضايا القومية والدولية وكذا المراحل التي قطعها حزبنا في استكمال هيكلته التنظيمية على مستوى القطاعات والاقاليم والفروع على طريق عقد المؤتمر الوطني الرابع.

- وبعد تأكيد مواقف حزبنا وخاصة منها الواردة في التقرير المصادق عليه من طرف اللجنة المركزية في فاتح ابريل 1989 وبيان اللجنة المركزية المنعقدة في 20 ماي 1990 ، تلك المواقف التي أكدها ووضحها الاخ أحمد بنجلون في المهرجان الحزبي والجماهيري بأكدير في 31 ماي 1992.

- وانطلاقا من منهج حزبنا الاشتراكي العلمي وتحاليله ونظرته الواضحة والموضوعية والواقعية أي نظرة تنطلق من الواقع الملموس وليس من نظرة مثالية أو ذاتية.

- وبعد الوقوف على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة وتدهور الاوضاع المعيشية لأوسع الجماهير الشعبية الكادحة ورفض أي حوار من طرف الطبقة الحاكمة للاستجابة للمطالب المشروعة للشغيلة، ومحاولة فرض سلم اجتماعية أحادية الجانب على الكادحين لتكريس الاختيارات اللاشعبية واللاديمقراطية وتكريس البنيات الاستغلالية والتبعية السائدة، وتهميش الكتلة الشعبية المستغلة والمتكونة من الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والصناع التقليديين والتجار الصغار والمتوسطين والشباب وكل الفئات المقهورة والمظلومة، واستغلالها وتفقيرها، لفائدة أقلية بورجوازية هجينة وإقطاعية جديدة تلعب دور الوساطة في استغلال خيرات وطاقات بلادنا لصالح المؤسسات المالية الامبريالية والشركات المتعددة الجنسية.

- وبعد استعراض ما تتعرض له الحريات العامة والفردية والحريات النقابية وحق الاضراب وحقوق الانسان من انتهاكات ومصادرة ، واستمرار ظاهرة الاعتقال السياسي والمزيد من الاعتقالات والمحاكمات والمساس بحرية الصحافة والتعبير.

- وبعد تسجيل اللجنة المركزية لعدد من المستجدات فيما يتعلق بالقضية الديمقراطية في الاشهر الاخيرة، وتأكيدها، انطلاقا مرة أخرى من مبادىء حزبنا وتحاليله الموضوعية المرتكزة على نظريته الثورية ، للطبيعة اللاديمقراطية واللاشعبية للطبقات السائدة والطبقة الحاكمة التي هي جزء لايتجزأ منها ومحاولتها إضفاء شرعية وقناع ديمقراطيين على استبدادها في ممارسة الحكم والسلطة، لتأبيد اختياراتها وسياستها الاستغلالية واللاشعبية، وهذا ما أكدته كل الدساتير والتجارب السابقة، التي أدت جميعها الى سلب السيادة من الشعب وتزوير إرادته وإقامة مؤسسات شكلية لاحول ولاسلطان لها في التسيير والمراقبة. وقد أصبح الكل يعترف بضرورة تغيير الدستور وبتزوير كل الانتخابات السابقة.

الديمقراطية لن تتحقق الا بتوعية الجماهير الكادحة وتعبئتها ونضالها

- ووعيا بأن مؤسسات ديمقراطية حقيقية تضمن مساهمة الاغلبية الساحقة من الشعب في تسيير شؤون البلاد ومراقبة الحاكمين ونهج اختيارات تخدم المصالح العليا للوطن ومصالح السواد الاعظم من الامة، لايمكن أن تتحقق سوى بتوعية الجماهير الشعبية الكادحة وتعبئتها ونضالها لتحويل ميزان القوى لصالح تلك الكتلة الشعبية التواقة فعلا الى الديمقراطية والغد الافضل.

- ووعيا كذلك بضرورة تعامل حزبنا مع الواقع الحالي بموضوعية وبصدق وشجاعة انطلاقا من مبادئه الثابتة وهويته الطلائعية ومواقفه النضالية التاريخية، واضعا مصلحة الوطن والشعب فوق أي اعتبار.

- وبعد تسجيلها للخطاب الرسمي حول شفافية ونزاهة الانتخابات المقبلة ، وفي نفس الوقت انعدام ضمانات حقيقية لتلك النزاهة والشفافية وتهميش الشعب وقواه الحية عن وضع الاسس الديمقراطية سواء من حيث الاصلاحات الدستورية أو إجراء انتخابات حرة ونزيهة، واستمرار الطبقة الحاكمة والجهاز الاداري في الانفراد بالموقف، والاعتماد على التسويف والمماطلة والمناورة مع وعلى الاحزاب البرلمانية الحكومية منها والمعارضة.

- وبعد تأكيدها على أن التزوير لايمكن أن يتولد عنه سوى التزوير ، وعلى أن أي وفاق أو تراضي لايمكن أن ينال شيئا من المصداقية، إلا إذا خرج من دائرة الاحزاب التي تولدت عن الانتخابات المزورة السابقة أو الاحزاب التي شاركت في تلك التجارب الفاشلة وساهمت في تزكيتها، واتجه الى مجموع الشعب وقواه الحية.

- وبعد تسجيل اللجنة المركزية لحتمية الفشل في الوصول الى ذلك التراضي وسقوط المطالب الاساسية للمعارضة البرلمانية ولو على تواضعها، واستمرار الطبقة الحاكمة في تمرير و تنفيذ مخططها ومسلسلها وتغييب الجماهير الشعبية ومحاولة تضليلها والتعتيم عليها.

- وبعد تسجيل نهج المعارضة البرلمانية في احتكار الحديث باسم الشعب وتزكية ذلك المخطط بالعمل في الدائرة المغلقة التي حددتها الطبقة الحاكمة وعدم الاعتماد على الجماهير الشعبية وقواها الحية مما ساهم في ايهام قطاعات من الشعب بأن بعض المكاسب ستتحقق عن طريق ذلك التراضي المزعوم وجعلها تسقط في الانتظارية، الشيء الذي أدى الى الفشل في تحقيق أي ضمانات لانتخابات حرة ونزيهة ولاصلاحات دستورية حقيقية.

- وبعد تسجيل غياب تلك الضمانات من التسجيل في اللوائح الانتخابية الى الاعلان عن النتائج، وبداية المسلسل من التسجيل وما عرفه من خروقات وتزوير وتجاوزات متعددة الاشكال ورشوة وضغوطات على المواطنين الذين قاطعوا جماعيا مكاتب التسجيل اقتناعا منهم أن سيناريوهات التزوير بدأت وستتكرر وستعيد انتاج مؤسسات مزيفة ولا شلطة لها ولا مصداقية كسابقاتها.

حزبنا سيرفض مرة اخرى تزكية التزوير أو المساهمة فيه وفي أي مرحلة من مراحل المسلسل

- وبعد التأكيد على أن حزبنا بقيادته ومناضليه الاوفياء لخطه النضالي الديمقراطي قد ناضل من أجل ديمقراطية حقيقية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وندد بالتزوير ورفض تزكية مؤسسات مزيفة ، وتعرض في سبيل ذلك لشتى أنواع الدسائس و المؤامرات والمضايقات والقمع، وسيظل يناضل من أجل نفس الديمقراطية، وقد تأكد له أن الحد الادنى من شروط احترام إرادة الشعب وسيادة الامة لم يتحقق بعد، مما سيجعله إذا بقيت الحالة على ما هي عليه ولم تتحقق تلك الشروط يرفض مرة أخرى تزكية التزوير أو المساهمة فيه وفي أي مرحلة من مراحل المسلسل الذي انطلق بالتسجيل في اللوائح الانتخابية في فاتح يوليوز الجاري،

ولن ينخدع للشعارات التي تعاني من تناقضات قاتلة وتلوح بها بعض الاطراف انطلاقا من رؤى وحسابات انتخابية ضيقة وتساهم من خلالها في أول حلقة من التزوير استعدادا للمساهمة في الحلقات القادمة، مما قد يشكل إحباطا وانتكاسة ومزيدا من التيئيس وسط المواطنين وسيرهن مستقبل بلادنا وجماهير شعبنا لسنين طويلة.

- وبعد الوقوف على التطورات التي عرفتها قضية الصحراء المغربية والقضايا القومية والدولية.

فإن اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي تعلن وتؤكد مايلي

- رفض الاختيارات الاستغلالية والتبعية السائدة التي لاتخدم سوى مصالح أقلية من الطبقات البورجوازية والاقطاعية الجديدة ورفض سياسة تهميش الاغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية وتفقيرها وتجويعها.

- تشبث حزبنا بإرساء أسس ديمقراطية حقيقية - سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

الديمقراطية من الشعب والى الشعب

- اعتبار حزبنا بأن الديمقراطية يجب أن تكون من الشعب والى الشعب وبأن التزوير لايمكن أن يتولد عنه سوى التزوير وتزييف الارادة الشعبية، وأن أي إصلاح ديمقراطي لايمكن أن يتحقق ويكسب نوعا من المصداقية لدى الشعب وقواه الحية إلا إذا تم خارج المؤسسات المزيفة الحالية، وفلت من قبضة الجهاز الاداري (والاجهزة الموازية له) الذي لايوجد بعد ما يمنعه من نسخ التجارب السابقة.

رفض حزبنا المساهمة في التزوير وتزييف الارادة الشعبية

- رفض حزبنا المساهمة في التزوير وتزييف الارادة الشعبية ومصادرتها من طرف القوى الرجعية، أو تزكيتهما بأي وجه من الاوجه وفي أي مرحلة من المراحل.

- تأكيد حزبنا على أن تمثيل الشعب أو الحديث والبحث عن التراضي والوفاق باسمه لايمكن أن يكون حكرا على أحد أو على حزب من الاحزاب الممثلة في البرلمان سواء كانت حكومية أو معارضة وحتى لو لم يكن ذلك البرلمان مزورا.

- رفض حزبنا للديمقراطية المزيفة، ديمقراطية الواجهة، ديمقراطية النخبة والأسياد، والاقطاع والاحتكارات والاولغارشية المالية وديمقراطية الصفقات والتراضي حول الكوطات (الحصص) الموزعة في الكواليس.

- تأكيد قناعة حزبنا الراسخة بأن الوصول الى إصلاحات ديمقراطية حقيقية لايمكن أن يتم إلا عبر هيأة تكون هي بالاساس ديمقراطية.

والطريقة الوحيدة لضمان تمثيلية الشعب بأسره داخل تلك الهيأة، هي انتخابها انتخابا حرا ونزيها وهذا وحده هو الذي سيضمن وفاق الامة بكاملها. ونظرا لترابط الاصلاحات الدستورية بالانتخابات لتحقيق ديمقراطية سليمة تضمن مساهمة ممثلي الشعب في تسيير شؤون البلاد ومراقبة الحاكمين، فإن الهيأة المذكورة يجب أن تكون مجلسا تأسيسيا للدستور تناط بها في فترة محدة المهام الاتية :

مجلس تأسيسي منتخب انتخابا حرا ونزيها

- وضع مشروع للدستور قبل عرضه على الاستفتاء الشعبي.
- وضع قوانين انتخابية تضمن حرية ونزاهة وشفافية حقيقية للانتخابات.
- إلغاء القوانين الموروثة عن عهد الحماية وتعديل القوانين الاخرى المتعلقة بالحريات العامة والفردية لتوسيعها وحمايتها وصيانتها، لانه لاديمقراطية بدون تلك الحريات وحقوق الانسان واحترامها.
- تشكيل حكومة وطنية ائتلافية للسهر على انتخاب تلك الهيأة الوطنية انتخابا حرا ونزيها وبإرادة سياسية حقيقية وصادقة لفتح الباب في وجه انطلاقة حياة ديمقراطية فعلية ببلادنا.
- اعتماد حزبنا على توعية الجماهير الشعبية وتعبئتها والنضال في طليعتها من أجل تحقيق تلك الاهداف.
- تأكيد حزبنا مجددا كما جاء في بيان دورة اللجنة المركزية بتاريخ 20 ماي 1990، على ندائه لتكوين جبهة وطنية وديمقراطية واسعة تضم كل القوى والفصائل التي تمثل أو تدعي تمثيل الكتلة الشعبية بكافة فئاتها المستغلة والمسحوقة والمحرومة والمقهورة والمظلومة والمتناقضة مصالحها مع مصالح كتلة الاقلية المستغلة التي لايهمها سوى استغلال الجماهير الشعبية الكادحة واستنزاف طاقات وخيرات البلاد والاغتناء السريع وخدمة مصالح المؤسسات المالية الامبريالية والسوق الرأسمالية العالمية، وتأكيده في نفس الوقت على أن أي كتلة ديمقراطية حقيقية لايمكن أن تضم سوى أحزاب معبرة عن مطامح تلك الكتلة الشعبية، فالشرائح التي تنتمي الى الكتلة الثانية البورجوازية والاقطاعية والطفيلية لايمكن أن تكون في العمق ديمقراطية فبالاحرى أن تناضل من أجل الديمقراطية، كما لايمكن أن تستقل بقراراتها الاستقلال التام عن الائتلاف الطبقي الحاكم.

وهدف الجبهة الوطنية التي مافتىء حزبنا يدعو الى تكوينها، هو النضال الديمقراطي على أساس تحقيق برنامج موحد ولو في حد أدنى لإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تتخبط فيها على أساس سياسة تنموية وتحررية، واتخاذ إجراءات مستعجلة لرفع المستوى المعيشي لأوسع الجماهير الشعبية وضمان الخدمات الاجتماعية الاساسية في السكن والصحة والتعليم والثقافة، ومحاربة البطالة وضمان الشغل وخاصة للشباب والخريجين الجماعيين ولبناء أسس حياة ديمقراطية حقيقية ترتكز بالاساس على :

- تعديل شامل وجذري للدستور وانتخابات حرة ونزيهة تتمخض عنهما مجالس تمثيلية تعكس فعلا الإرادة الشعبية وتتمتع بكامل الصلاحيات في التسيير والمراقبة، وحكومة مسؤولة أمام ممثلي الامة، واستقلال فعلي للسلطات ومن ضمنه استقلال القضاء.
- احترام حقوق الانسان وحرياته وتوسيعها وإرساء دولة الحق والقانون.
- إصدار عفو شامل ووضع حد نهائي لظاهرة الاعتقال لاسباب سياسية ونقابية أو من أجل الرأي والتعبير، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين والمعتقلين في أحداث 20 يونيو 1981 ويناير 1984 و14 دجنبر 1990، والكشف عن مصير المخطوفين والمفقودين، وعودة المنفيين الى أرض وطنهم، وإعادة باقي الموقوفين والمطرودين الى عملهم ووظائفهم.
- القضاء على كل مظاهر الفساد الاداري والرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ وتبديد الاموال العمومية.
- الدفاع عن حوزة ووحدة ترابنا الوطني والعمل على وحدة المغرب العربي وخدمة القضايا القومية المصيرية على طريق الوحدة العربية ومناهضة كل أنواع الاستعمار والهيمنة الامبريالية والصهيونية العالمية والميز العنصري ومناصرة كل الشعوب المكافحة من أجل حريتها وانعتاقها وكل قوى السلم في العالم.

التشبث بالوحدة الترابية وتضامن مطلق مع الشعب الفلسطيني والشعب العراقي

- وفيما يتعلق بالقضية الوطنية، فإن اللجنة المركزية تؤكد بأن الاستفتاء حول صحرائنا المغربية أصبح غير ذي موضوع، وإن الشعب المغربي لن يقبل التفريط في أي جزء من أجزائه الترابية.
- ويعد تتبع حزبنا باهتمام وقلق شديد لما جرى و يجري على الساحة العربية من تطورات سريعة وخاصة بعد العدوان على العراق الشقيق وماترتب عنه من نتائج، فإن اللجنة المركزية لايسعها إلا أن :
- تؤكد مساندة حزبنا المطلقة للكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل انتزاع حقه المشروع في تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة، وتندد بالمخطط الامبريالي - الصهيوني الذي يستهدف فرض الاستسلام والخضوع على الأمة العربية وإفراغ القضية الفلسطينية من محتواها القومي والتحرري وجر الانظمة العربية الى تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني.
- تجدد استنكارها للحصار الجائر المضروب من طرف القوى الامبريالية وعملائها تحت غطاء أممي على الشعب العراقي وتشجب العمليات الاجرامية ضد المحاصيل الزراعية العراقية والتحرشات والتهديدات العدوانية على العراق الذي رفض المساس بسيادته وكرامته.
- تندد بالنظام العالمي الجديد الذي تحاول الولايات المتحدة الامريكية فرضه على كل أقطار المعمور تحت غطاء الامم المتحدة، معتقدة أنه أصبح بإمكانها بعد انهيار المعسكر الشرقي، فرض هيمنتها على شعوب العالم واستغلال خيراتها.
- وإن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي لمؤمن كل الايمان بأن شعوب العالم المضطهدة والمستغلة وحركتها التحررية، ستعرف كيف تناضل ضد كل أنواع الهيمنة الامبريالية والاستغلال والاستبداد وتحقق طموحاتها في الحرية والانعتاق والغد الافضل.

وفيما يتعلق بالوضع التنظيمي للحزب، فإن اللجنة المركزية :

* تسجل باعتزاز الخطوات الجبارة التي قطعها حزبنا في استكمال هياكله التنظيمية وخاصة بتجديد العديد من الكتابات الاقليمية والفروع على مدى التراب الوطني، رغم الصعوبات التي واجهها.
* تندد بموقف بعض السلطات المحلية التي لازالت تنكر على حزبنا شرعيته وتمتنع عن تسليم وصل الايداع القانوني لبعض الكتابات الاقليمية مثل ما حدث في قلعة السراغنة وبني ملال وفاس، وذلك خرقا للقوانين الجاري بها العمل.
* ترحب بكل الطاقات ومناضلي الحركة الاتحادية الاصيلة في صفوف الحزب على أساس الالتزام بضوابطه التنظيمية وبقراراته ومبادئه وخطه النضالي الديمقراطي والتشبع بايديولوجيته الثورية.
* تعتبر أن إشعاع حزبنا وتوسيع تنظيماته والمكانة التي يحتلها وسط الجماهير، لايعود فقط الى تراثه النضالي التاريخي وصمود قادته ومناضليه فحسب، وإنما الى صحة وسلامة تحليلاته ومواقفه وتعبيره الصادق عن مطامح وتطلعات جماهير الشعب الكادح.
* تدعو كافة المناضلين الحزبيين الى بذل المزيد من الجهود في الإعداد المادي والمعنوي للمؤتمر الوطني الرابع للحزب الذي يجب عقده قبل نهاية السنة الجارية، وتترك صلاحية تحديد تاريخ انعقاده للجنة الادارية الوطنية حسب ما ستمليه الظروف السياسية العامة للبلاد.
* تهيب بكافة المناضلين الحزبيين الى المزيد من النضال والصمود بروح من المسؤولية والانضباط، لتحقيق ما تصبو اليه جماهير شعبنا من حرية وعدالة وغد أفضل.

- عاش حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

اللجنة المركزية

18 - 7 - 1992